



نشرة الصحافة اليومية



اليوم:	الاثنين
التاريخ:	٢٠٢١-٣-٨

نائب الأمير استقبل الغانم والخالد وجابر العلي والرومي



.. وسموه مستقبلا عبدالله الرومي

استقبل سمو نائب الأمير

وولي العهد بقصر السيف نائب
رئيس مجلس الوزراء وزير العدل
وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة
عبدالله الرومي.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٠٢١-٣-٨	٣	١٦١١١

استقبالات نائب الأمير



استقبل سمو نائب الأمير ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد، بقصر السيف، صباح أمس، رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم. واستقبل سموه كذلك، رئيس مجلس الوزراء سمو الشيخ صباح الخالد، ثم نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد الجابر.

كما استقبل سمو نائب الأمير، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالله الرومي.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٠٢١-٣-٨	٢	٤٦٧٥

برئاسة وزارة العدل في مدينة كيوتو اليابانية

الكويت تشارك في أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

خلال هذا اليوم ضمن الجلسة العامة الأولى للمؤتمر والتي تمت فيها تزكية وزير العدل في اليابان يوكو كاميكواو كرئيس للمؤتمر.

هذا وتندرج ضمن أعمال المؤتمر الذي ينعقد تحت شعار النهوض بمنع الجريمة والعدالة الجنائية وسيادة القانون: نحو تحقيق خطة الأمم المتحدة لعام 2030 العديد من الموضوعات المتعلقة بتنفيذ السياسات

والاستراتيجيات لمنع الجريمة والعدالة الجنائية. هذا وتعتزم وزارة العدل والجهات الوطنية المشاركة إبراز أوجه التقدم القانوني والتشريعي وعلى مستوى السياسات المتخذة في الكويت تحقيقا لخطة التنمية للدولة 2035 ومواكبة المعايير الدولية عالية المستوى في إطار التعاون الدولي لمنع الجريمة وتحقيق المفاهيم الدولية في تعزيز العدالة ومكافحة الفساد والكشف عن الجرائم من خلال آليات وموثيق واتفاقيات سواء ثنائية أو اقليمية أو على مستوى الأمم المتحدة ضمن ركيزة ثابتة في مكافحة الجريمة التي أصبحت عابرة للحدود وتتخذ أشكالا مستحدثة وخاصة ما يتعلق منها بالجرائم الإلكترونية والتي تستدعي انتباها دوليا لكافة آثارها وتداعياتها.



بدر المسعد

شارك الكويت ضمن وفد رسمي رفيع المستوى برئاسة المحامي العام الأول بدر عبدالله المسعد في أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية المنعقد في مدينة كيوتو اليابانية خلال الفترة 7-12 مارس 2021 ويضم وفد وزارة العدل كل من زكريا الأنصاري وكيل وزارة العدل المساعد للشئون القانونية وهنادي عبدالرحمن مراقب

الاتفاقيات وطلبات التعاون بإدارة العلاقات الدولية وهاني السباعي رئيس قسم الاتفاقيات الدولية بإدارة العلاقات الدولية ويعقوب العجيل باحث قانوني بذات الإدارة وبمعية أعضاء رفيعي المستوى من الجهات الوطنية وهي وزارة الخارجية ووزارة الداخلية والهيئة العامة لمكافحة الفساد. وتأتي هذه المشاركة في إطار تعزيز دور الكويت الريادي في المحافل الدولية من خلال التواجد الفعال والمستمر في مثل هذه المؤتمرات الفنية ذات الطابع القانوني والتي يتم من خلالها ارساء المبادئ القانونية الدولية والتي تعد لاحقا منهاجا متعدد المكونات تتم عبره صياغة الاستراتيجيات والسياسات الوطنية للدول في مكافحة الجريمة وتعزيز نظم العدالة الجنائية. هذا وقد تمت المشاركة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٠٢١-٣-٨	٣	١٦١١١

الكويت تشارك في مؤتمر أممي لمنع الجريمة وتعزيز العدالة الجنائية

للشؤون القانونية، ومراقبة الاتفاقيات وطلبات التعاون بإدارة العلاقات الدولية هنادي عبدالرحمن، ورئيس قسم الاتفاقيات الدولية بإدارة العلاقات الدولية هاني السباعي، والباحث القانوني بالعلاقات الدولية يعقوب العجيل، وأعضاء رفيعي المستوى من وزارتي الخارجية والداخلية، والهيئة العامة لمكافحة الفساد.

شاركت الكويت ضمن وفد رسمي رفيع المستوى برئاسة المحامي العام الأول بدر المسعد، في أعمال مؤتمر الأمم المتحدة الرابع عشر «لمنع الجريمة والعدالة الجنائية»، الذي افتتح أمس في مدينة كيوتو اليابانية ويستمر حتى 12 الجاري.

ويضم وفد وزارة العدل كلا من: زكريا الأنصاري وكيل وزارة العدل المساعد

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٠٢١-٣-٨	٢	٤٦٧٥

12 لحماة و9 للسلمان و8 لمحمد الفارس و7 لكل من الرومي والناصر والمطيري وورنا الفارس

«الراي» تنشر الجهات التابعة للوزراء

كتب رضا السناري

أنجزت الأمانة العامة لمجلس الوزراء المسودة النهائية للجهات التابعة للوزراء في الحكومة الجديدة، وذلك بعد استحداث حقيبتين جديدتين وفصل حقائب عن بعضها ودمج أخرى. وأظهرت المسودة التي حصلت «الراي» على نسخة منها، ويتوقع أن يقرها مجلس الوزراء في جلسته اليوم، أن أكثر وزير تتبعه جهات هو وزير المالية (12 جهة)، يليه وزير التجارة و9 جهات، ثم وزير النفط وزير التعليم العالي بـ 8 جهات. وهناك 4 وزراء تتبع كل منهم 7 جهات، هم نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العمل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة، ووزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، ووزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب، ووزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وفي ما يلي كشف بالوزراء والجهات التابعة لهم:

 <p>وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار خليفة حمادة</p> <ol style="list-style-type: none"> 1- وزارة المالية 2- بنك الكويت المركزي 3- المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية 4- الهيئة العامة للاستثمار 5- هيئة مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص 6- الخطوط الجوية الكويتية 7- الهيئة العامة لتقدير التعويضات 8- هيئة تشجيع الاستثمار المباشر 9- الجهاز الفني للتخصص 10- هيئة مشروعات الشراكة 11- الأمانة العامة للتخطيط 12- إدارة نزع الملكية 	 <p>وزير التجارة والصناعة الدكتور عبدالله السلطان</p> <ol style="list-style-type: none"> 1- وزارة التجارة والصناعة 2- الهيئة العامة للصناعة 3- الصندوق الوطني لريادة وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة 4- هيئة أسواق المال 5- ديوان الخدمة المدنية 6- الهيئة العامة للقوى العاملة 7- جهاز حماية المنافسة 8- وحدة تنظيم التأمين 9- مؤسسة الموانئ الكويتية 	 <p>وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة وزير الشؤون الاجتماعية والعمل والتنمية المجتمعية الدكتور مشعل العتيبي</p> <ol style="list-style-type: none"> 1- وزارة الشؤون الاجتماعية 2- الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة 3- مكتب الإنماء الاجتماعي 4- المجلس الأعلى لشؤون الأسرة 5- وزارة الكهرباء والماء 	 <p>وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب عبدالرحمن المطيري</p> <ol style="list-style-type: none"> 1- وزارة الإعلام 2- وكالة الأنباء الكويتية 3- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب 4- الهيئة العامة للرياضة 5- الهيئة العامة للشباب 6- مكتب وزير الدولة لشؤون الشباب 7- الموقالة الكويتية لمخافة المنظمات 	 <p>وزير التربة الدكتور علي المصنف</p> <ol style="list-style-type: none"> 1- وزارة التربة 2- الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب 3- المركز الوطني لتطوير التعليم 	 <p>وزير الصحة الشيخ الدكتور باسل الصباح</p> <ol style="list-style-type: none"> 1- وزارة الصحة 2- الهيئة العامة للغذاء والتغذية 3- معهد الكويت للتخصصات الطبية 	 <p>وزير الخارجية وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء الشيخ الدكتور أحمد الناصر</p> <ol style="list-style-type: none"> 1- وزارة الخارجية 2- الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية 3- الأمانة العامة لمجلس الوزراء 4- إدارة الفتوى والتشريع 5- قوة الإطفاء العام 6- جهاز متابعة الأداء الحكومي 7- الأمانة العامة لشؤون المحافظات 	 <p>نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي</p> <ol style="list-style-type: none"> 1- وزارة الدفاع 2- الإدارة العامة للطيران المدني
 <p>وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص</p> <ol style="list-style-type: none"> 1- مكتب وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة 	 <p>وزير الأشغال العامة وزير الدولة لشؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الدكتورة ورنا الفارس</p> <ol style="list-style-type: none"> 1- وزارة الأشغال العامة 2- الهيئة العامة للطرق والنقل البري 3- وزارة المواصلات 4- الإدارة العامة للاحصاء 5- الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات 6- الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات 7- الهيئة العامة للمعلومات المدنية 	 <p>وزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان شايح الشايح</p> <ol style="list-style-type: none"> 1- بلدية الكويت 2- المجلس البلدي 3- المؤسسة العامة للرعاية السكنية 4- بنك الائتمان الكويتي 5- الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية 	 <p>وزير النفط وزير التعليم العالي الدكتور محمد الفارس</p> <ol style="list-style-type: none"> 1- وزارة النفط 2- مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها 3- الهيئة العامة للبيئة 4- وزارة التعليم العالي 5- الجهاز المركزي للاعتماد الأكاديمي 6- جامعة الكويت 7- معهد الكويت للأبحاث العلمية 8- أكاديمية الكويت للفنون 	 <p>وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عيسى الكندري</p> <ol style="list-style-type: none"> 1- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية 2- الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومهما 3- الأمانة العامة للأوقاف 4- بيت الزكاة 	 <p>وزير الداخلية الشيخ ثامر العلي</p> <ol style="list-style-type: none"> 1- وزارة الداخلية 2- الإدارة العامة للجمارك 	 <p>نائب رئيس مجلس الوزراء وزير العدل وزير الدولة لشؤون تعزيز النزاهة عبدالله الرومي</p> <ol style="list-style-type: none"> 1- وزارة العدل 2- الهيئة العامة لمخافة الفساد 3- الهيئة العامة لشؤون القصر 4- الجهاز المركزي للمنافسات العامة 5- جهاز المراقبين الماليين 6- وحدة التحريات المالية 7- الديوان الوطني لحقوق الانسان 	

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٠٢١-٣-٨	٣	١٥١٠٩

جمع الوقائع من مصادر الرصد يوفر كما هائلاً من المعلومات والبيانات 75 واقعة فساد... رصدتها «نزاهة»

السند القانوني لآلية الرصد

أوضح العنزي، في إطار حديثه عن مراقبة الرصد ومتابعة المشاريع التي تقع تحت مظلة إدارة كشف الفساد واسترداد الأموال في قطاع كشف الفساد والتحقيق، أن «المادة (24) قانون رقم (2) لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والأحكام الخاصة بالكشف عن الذمة المالية تنص على أنه (مع عدم الإخلال بأحكام القانون رقم (32) لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية، تقوم الهيئة فور علمها بوجود شبهة جريمة فساد بجمع المعلومات في شأنها، ولها في سبيل ذلك الإطلاع على السجلات والمستندات والوثائق المتعلقة بالجريمة محل العلم، وكذلك طلب موافقاتها بأي بيانات أو معلومات أو وثائق متعلقة بها ولها أن تقرر إحالتها إلى الجهات القضائية المختصة)».

وتابع: «كما نصت المادة (25) من ذات القانون على أنه (مع مراعاة أحكام المادة 28 من هذا القانون، للهيئة الحق في مخاطبة واستدعاء أي شخص له علاقة بجريمة فساد لسماع أقواله في شأنها)».

وأشار إلى «المادة رقم (44) من اللائحة التنفيذية رقم 300 لسنة 2016 الخاصة بالقانون رقم 2 لسنة 2016 في شأن إنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد والتي تنص على أنه (تقوم الهيئة بمتابعة ودراسة وقائع الفساد التي تصل إلى علمها بأي طريقة وبما في ذلك ما تنشره وسائل الإعلام من معلومات في هذا الخصوص وطلب التحري عنها وجمع الوثائق والحقائق في شأنها والتصرف فيها)».

مصادر الرصد

- وسائل التواصل الاجتماعي
- الصحف اليومية
- الوقائع المقدمة من مجهول

معايير ضبط جودة المعلومات الواردة

- 1 - يتعين في الوقائع التي يتم رصدها من أي مصدر أن تستوفي الشروط الأولية الواجبة في جرائم الفساد، وهي أن تشار حول وظيفة عامة خاضعة لقانون إنشاء الهيئة أو جهة حكومية أو شركة مملوكة للحكومة لا تنسب لا تقل عن 25 في المئة، كما يتعين أن تكون الواقعة تثير شبهة لإحدى جرائم الفساد المذكورة في المادة رقم (22).
- 2 - التحقق من وجود بيانات إضافية أو مستندات من المصادر المتاحة.
- 3 - التحقق من سابقة التعاون مع صاحب حساب التواصل الاجتماعي مع الهيئة العامة لمكافحة الفساد.

| كتب أحمد عبدالله |



عيسى صالح العنزي



عيسى العنزي

لـ «الراي»: للهيئة طلب التحري من الجهات المختصة عن وقائع الفساد الإداري

والبيانات تستدعي البحث والتحري، والتي قد تشكل أساساً معقولاً تبني عليه شبهة لجريمة فساد الواردة في المادة رقم 22 من القانون، وعليه تقوم بعرض البية تتناسب والحاجة إلى سرعة البحث وتقييم هذه المعلومات والتصرف فيها داخل الإدارة».

وأوضح العنزي، في تصريح لـ «الراي»، أنه «يمكن للهيئة طلب التحري من الجهات المختصة عن وقائع الفساد الإداري والمالي، كما ورد في المادة 5 فقرة 12 (طلب التحري من الجهات المختصة عن وقائع الفساد المالي والإداري والكشف عن المخالفات والتجاوزات وجمع الأدلة المتعلقة بها)».

وأضاف: «تتولى المراقبة الدعم الفني لإدارة التحري والتحقيق في الجوانب الفنية سواء كانت هندسية أو محاسبية، وكذلك تحديد نوع الخبرة المطلوبة للتحقق من وجود شبهة جريمة فساد عند الحاجة لذلك، ومتابعة التوصيات التي تتوصل لها الهيئة نتيجة بلاغ أو رصد للتأكد من أن الجهة قامت بما يلزم نحو نتيجة التحقيق والتوصيات الناتجة عنه من إجراءات تصحيحية».

وأوضح أن «مجال جمع الوقائع من هذه المصادر يوفر كما هائلاً من المعلومات

كشفت مراقب الرصد ومتابعة المشاريع في الهيئة العامة لمكافحة الفساد «نزاهة» المهندس عيسى صالح العنزي أن «عدد حالات وقائع الفساد التي تم رصدها حتى الآن من قبل (نزاهة) وصل إلى 75 حالة»، لافتاً إلى أن «المراقبة المختصة في (نزاهة) تستخلص أي معلومات تصل إلى علم الموظفين المختصين والتي يمكن تدعيمها لاحقاً عن طريق جمع المعلومات والبيانات والاستدلال، والتي ترقى لتسجيلها كوقائع رصد أياً كان مصدرها مثل الصحف المحلية والعالمية وتقارير ديوان المحاسبة وغيرها، مع التركيز على تقارير الجهات الرقابية مثل ديوان المحاسبة وغيرها».

وأوضح العنزي، في تصريح لـ «الراي»، أنه «يمكن للهيئة طلب التحري من الجهات المختصة عن وقائع الفساد الإداري والمالي، كما ورد في المادة 5 فقرة 12 (طلب التحري من الجهات المختصة عن وقائع الفساد المالي والإداري والكشف عن المخالفات والتجاوزات وجمع الأدلة المتعلقة بها)».

وأضاف: «تتولى المراقبة الدعم الفني لإدارة التحري والتحقيق في الجوانب الفنية سواء كانت هندسية أو محاسبية، وكذلك تحديد نوع الخبرة المطلوبة للتحقق من وجود شبهة جريمة فساد عند الحاجة لذلك، ومتابعة التوصيات التي تتوصل لها الهيئة نتيجة بلاغ أو رصد للتأكد من أن الجهة قامت بما يلزم نحو نتيجة التحقيق والتوصيات الناتجة عنه من إجراءات تصحيحية».

وأوضح أن «مجال جمع الوقائع من هذه المصادر يوفر كما هائلاً من المعلومات

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٠٢١-٣-٨	٢	١٥١٠٩

خبراء تحدثوا عن عقوبات حدود
السجن 6 أشهر وغرامة 10 آلاف دينار

إجماع قانوني على صحة إحالة الندوة للنيابة

| كتب غانم السليمانبي |



إبراهيم الحمود:

النواب سيخرجون منها بسبب
الحصانة فيما سيتضرر الآخرون

أكد عدد من القانونيين أن إحالة وزارة الداخلية المشاركين في ندوة النائب بدر الداهوم إلى النيابة، قانونية بسبب مخالفة قرارات منع التجمعات والاشتراطات الصحية، كونها جريمة مكتملة الأركان، وأن على من شارك فيها أن يتحملوا نتائج ما قاموا به بمخالفة القانون الذي يقتضي التطبيق على الجميع بلا استثناء أو تفریق.

الحمود

استاذ القانون العام في كلية الحقوق الدكتور إبراهيم الحمود، قال إن «التجمع في بيت عضو من أعضاء مجلس الأمة، وإن تم وفق الإجراءات العادية تكون له حصانة، ولكن تبقى جريمة مشهودة أمام العلن ومخالفة واضحة وصريحة للقانون، ومن حق الوزارة أن تحيل الموضوع والأشخاص والحضور الذين من المفروض أن يكون عندهم وعي وكاملي الأهمية ليتحملوا نتائج ما قاموا به، وهي مخالفة وقعت والقانون يقتضي التطبيق على الجميع، رغم أن أعدادهم كثيرة ويصعب لديهم التزام أخلاقي لما قاموا به من مخالفات»، مشيراً إلى أنه «كان يمكن أن يتم التغاضي عنها لما سيحدث بخروج النواب منها بسبب الحصانة، فيما سيتضرر الآخرون، وكنا نأمل ألا تحرك القضية ولكن طالما تحركت القضية فهي جريمة تمت».

وأضاف الحمود له «الراي» أن «المخالفات كبيرة رغم أنها تخلو من النية الجرمية ينقل المرض، بل هي كانت ندوة للدفاع عن أحد الأشخاص وكنا نأمل ألا يتجمع فيها الناس».

الفيلي

من جانبه، قال الخبير الدستوري الدكتور محمد الفيلي، إن «القانون يُجرّم الفعل والأصل هو الأحالة للنيابة، لأن ما قاموا به يخالف القانون، والفعل مجرم نتيجة القانون الذي صدر وحدد عقوبات مخالفة القرارات أو التدابير المنوّه عنها في المادة (15) التي يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز 6 أشهر وبغرامة لا تزيد على عشرة آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، وفق مشروع تعديل القانون المتعلق بالاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية، ويشمل وضع عقوبات مغلفة رادعة تتناسب مع الأوضاع الصحية الراهنة».

وأضاف الفيلي له «الراي» أن «عدم تطبيق القانون هو المستغرب وليس المستغرب تطبيقه، لأن القانون يجرّم الفعل، أما عن موضوع تكيف الحكم من قبل القاضي فهذا أمر يرجع للقاضي ولا أحب أن أتدخل به».

العنزي

بدوره، قال الخبير الدستوري الدكتور محمد العنزي إن «الإحالة قانونية لأن الندوة خالفت القانون الصادر العام الماضي والمتعلق بالاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض السارية، بما يشمل وضع عقوبات مغلفة رادعة تتناسب مع الأوضاع الصحية الراهنة، منها حبس لا يتجاوز 3 أشهر وغرامة لا تزيد على 5 آلاف كل من يخالف المادة 15 بغرامة في الفقرة كل من علم بصاب بالأمراض السارية، وتسبب عمداً



محمد الفيلي:

القانون يجرّم الفعل أما تكيف
الحكم فهذا من اختصاص
القاضي



محمد العنزي:

الإحالة قانونية لأن الندوة
خالفت القانون الصادر
بالاحتياطات الصحية

غير قصد 3 أشهر وبغرامة لا تزيد على 5 آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، إلى جانب أن كل مخالفة للقرارات أو التدابير المنوّه عنها في المادة 15 من هذا القانون يعاقب مرتكبها بالحبس مدة لا تتجاوز 6 أشهر وبغرامة لا تزيد على 10 آلاف دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين، فضلاً عن عقوبة السجن 10 سنوات وغرامة لا تقل عن 30 ألف دينار، لمن يتسبب عمداً في نقل العدوى إلى شخص آخر أو بإحدى هاتين العقوبتين».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٠٢١-٣-٨	٥	١٥١٠٩

«المعلومات المدنية» تفعل الموقع الإلكتروني لاستخراج تصاريح الخروج أثناء الحظر

والقطاع الخاص من أداء عملهم أثناء ساعات الحظر ويتم تحديد هذه الجهات والموافقة عليها من (الداخلية) واستخراج التصاريح من خلال الرابط [curfew.paci.gov.kw](https://www.paci.gov.kw).

وأشار إلى أنه سيتم استخدام تطبيق (Curfew Permits) من قبل رجال الأمن للتحقق من صحة هذه التصاريح بأنواعها المختلفة. وأكد ضرورة إثبات وتأكيد الوصول إلى الوجهة المحددة عبر تطبيق (Curfew Permits) حسب التصريح الممنوح منعا لعمل (بلوك) لصاحب التصريح في حال عدم استخدامه للتطبيق وإثبات وصوله للجهة المحددة، كما يمكن الدخول أيضاً على منصات التصاريح المختلفة من خلال موقع الهيئة www.paci.gov.kw.

أعلن المدير العام للهيئة العامة للمعلومات المدنية مساعد العسعوسي أمس، أن الهيئة وبالتنسيق مع وزارتي الداخلية والصحة أعادت فتح خدمة تصاريح الخروج أثناء الحظر الجزئي عبر الرابط الإلكتروني [curfew.paci.gov.kw/eBadge/](https://www.paci.gov.kw/eBadge/).

وقال العسعوسي في تصريح صحفي: إن هذه التصاريح تمكن المواطنين والمقيمين من الخروج أثناء الحظر مدة لا تتجاوز ساعتين ولأسباب محددة كمراجعة طبية وإسعاف مريض والتبرع بالدم وأخذ مسحة (كوفيد - 19) وتلقي التطعيم.

وأضاف أن الهيئة أعادت أيضاً وبالتنسيق مع وزارة الداخلية خدمة تصاريح عدم التعرض والتي تمكن العاملين في الجهات الحكومية

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٠٢١-٣-٨	٢	٣٧٣٢



وزارة الإعلام
إدارة الأعلام والعلاقات العامة
Information & public relations department

جوهر يوجهه 18 سؤالاً برلمانياً إلى 15 وزيراً



د. حسن جوهر

تحقيق إجمالي أرباح عن الأداء الاستثماري الفترة تسعة شهور منذ بداية السنة المالية 2020/2021 بقيمة (18.9) مليار دولار، به الدينار الكويتي، مع بيان سبب عدم التزام المؤسسة بتعليمات وقرارات البنك المركزي في هذا الشأن.

2- توجهات والقرارات والسياسات الاستثمارية الجديدة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية لتحقيق أفضل أداء استثماري في تاريخ المؤسسة، وهل أخذت بخصيصات وملاحظات لجنة المزايا والخصائص الختامية للمحاسبة وأليات جهات رقابية أخرى والجهات الاستثمارية في هذا الشأن؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى بيان ذلك بالتفصيل.

3- هل يتسق العائد على الاستثمار مقارنة مع أصول التأمينات الاجتماعية وفق ما عرفت من إدارة المؤسسة للسنة المالية 2020/2021 مع متوسط أداء صناديق التقاعد العالمية للفترة الزمنية ذاتها؟ مع تزويدي بآية دراسات ومقارنات في هذا الشأن إذا وجدت.

4- إذا كان الأداء الاستثماري للسنة المالية 2020/2021 قد حقق هذا الإنجاز التاريخي، مما يعد بمثابة خطوة رائدة في مشاريع الاستثمار وأحد السبل الكفيلة لسد العجزات المالية في الدولة جراء تراجع أسعار النفط، وتأسيساً غاية في الأهمية على مسار صناديق الدخل الوطني، فهل تبادلت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية المعلومات ومثلها وتلقّت خبرتها الجديدة الناجحة وغير المسبوقة لجهات الدولة الأخرى التي تتولى استثمار الأموال العامة عبر الصناديق السيادية والاستثمارية، في مقدمتها الهيئة العامة للاستثمار ومؤسسة الترويج الكويتية ومؤسسة المواني الكويتية والهيئة العامة لشؤون القصور، الأمر الذي شأنه مضاعفة أرباحها ومعدلات ومبالغ مالية تاريخية كانت حققتها المؤسسة في أوقات قياسية على الرغم من التقلبات الدائم بين هذه الجهات والاستثمارات المتبادلة فيما بينها؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى تزويدي بالمخططات والوصيات التي تبادلتها المؤسسة مع نظيرتها من المؤسسات الحكومية في هذا الشأن.

5- كم قيمة صافي الأرباح للحققة نقداً بالدينار الكويتي من إجمالي الأداء الاستثماري في الربع الأول، والربع الثاني والربع الثالث من السنة المالية 2020/2021 إلى أعلى حد؟ مع بيان كونها نتيجة لتدفقات استثمارية متخلّفة أو غيرها، وكم قيمة الأرباح للحققة التي أضيفت إلى خزينته المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية؟

6- كم قيمة الأرباح غير المحققة بالدينار الكويتي من إجمالي الأرباح التي أعلنت عنها إدارة المؤسسة (18.9 مليار دولار) للربع الأول والربع الثاني والربع الثالث من السنة المالية 2020/2021 إلى أعلى حد؟ مع بيان كونها نتيجة لتدفقات استثمارية متخلّفة أو غيرها، وكم قيمة الأرباح للحققة التي أضيفت إلى خزينته المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية؟

7- كم عدد الصناديق التأمينية التابعة للمؤسسة مع بيان توزيع إجمالي الأرباح المحققة من الأداء الاستثماري التي أعلنت عنها إدارة المؤسسة على كل صنف أو تأميني بحسب نسبته من إجمالي الأرباح للمؤسسة.

8- في مقابل ما أعلنته إدارة المؤسسة عن

وجه النائب د. حسن جوهر 18 سؤالاً إلى 18 وزيراً في الحكومة السابعة وخزنيها، وفي السابعة، هم كل من: نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ حمد جابر العلي، ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح، ووزير الشؤون الاجتماعية وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية عيسى الكندري، ووزير النفط ووزير الكهرباء والماء د. محمد الفارس، ووزير الصحة الشيخ د. باسل الحضور، ووزير الأشغال الشيخ د. أحمد ناصر المحمد، ووزير الدفاع العامة ووزيرة الدولة لشؤون البلدية د. رنا الفارس، ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص، ووزير الداخلية الشيخ ناصر العلي، ووزير الإعلام وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء محمد الرحمن المطيري، ووزير الدولة لشؤون الإسكان ووزير الدولة لشؤون الخدمات د. عبدالله معرفي، ووزير التربية ووزير التعليم العالي د.علي الأصف، ووزير التجارة والصناعة ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية فيصل المدلل، ووزير العدل نواف سعود الباسني. ونصت الأسئلة على ما يلي:

سؤال مشترك لـ 15 وزيراً

نص السؤال: أعلن الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات في شهر سبتمبر من عام 2012 عبر وسائل الإعلام عن تدريب (5000) موظف من (50) جهة حكومية في السنوات الأربعة القادمة، مؤكداً التزامه بتوفير المزيد من البرامج التدريبية الباقية إلى تطوير الإمكانيات الفنية للكوادر الوطنية في مجال نظم وتقنية المعلومات في القطاع الحكومي، حيث حرص الجهاز على مواكبة التطورات السريعة في هذا المجال لإعداد موظفين يستجيبون لهم القيام بأعمال المنوطة بهم في العمل التقني أو غير ذلك فضلاً عن تأهيلهم لتحقيق برامج الحكومة الإلكترونية، وأضاف الجهاز بأن ثمة دورات تعادلية ودورات ارتفاع سؤورها من أجل تعزيز كفاءات الموظفين لتكنولوجيا المعلومات الحكومية التي تطولها.

وطالب إجابته وتزويده بالآتي:

1- إجمالي عدد الموظفين التقنيين للوزارة والجهات التابعة لهم ممن تلقوا ورش أو برامج أو دورات تدريبية خاصة بالأمن السيبراني (أمن المعلومات وأمن الشبكات) وتطوير المهارات الفنية المتخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والخبرات العلمية أو الاعتمادات الدولية ونظم مكتبة الوثائق والتسليم الألي وغير ذلك من الدورات المتخصصة لدى الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات منذ سنة 2012 حتى تاريخ ورود هذا السؤال، وعد الكويتيين منهم، مع بيان إذا كانت الوزارة والجهات التابعة لهم قد طلبت دورات خاصة بوظائف في هذا الشأن.

2- هل تنتهي الوزارة والجهات التابعة لهم كلاً من استراتيجيات تطوير أمن لآلان السيبراني (أمن المعلومات وأمن الشبكات) أم تعتمد في ذلك على اجتيازها الخاص؟ مع تزويدي بآية قرارات تنظيمية أو توجيهات من مجلس الوزراء بإتباع سياسة موحدة بشأن تطبيق قواعد الأمن السيبراني، إن وجدت.

3- ما هي متطلبات الأمن السيبراني (أمن المعلومات وأمن الشبكات) ونطاقه في حماية قواعد البيانات (data base) ومركز البيانات (data center) الخاصة بالوزارة والجهات التابعة لهم وفق النماذج والمعايير المنطبعة العالمية، وهل توجد أية صعوبات أو عراقيل أمام تحقيق هذا الاستحقاق الوطني المهم في ضوء عصر المعلوماتية والتخصيات الرقمية فائقة السرعة والتعقيد؟

4- ما الجهة المسؤولة عن نظم الحماية المتبعة لقواعد البيانات وتخزينها، وفي حال كونها شركات خاصة، يرجى تزويدي بالعمود الخاصة في هذا الشأن وقيمتها ومبالغ الصيانة فيها ومدتها الزمنية، والأنظمة والبرامج المستخدمة بموجبها، وتشترط تدريب وتأهيل موظفي الجهات التابعة للوزارة من الكويتيين؟

5- هل تخزن قواعد البيانات (data base) الخاصة بالوزارة وتحت إشرافها وشروطها ولحمها والتكاليف المسبودة لها، وهل تشترط تدريب وتأهيل موظفي الجهات التابعة للوزارة من الكويتيين؟

6- في حال كون الأمان السيبراني من شركات القطاع الخاص، فهل يمكن نقل وتخزين البيانات والمعلومات الخاصة بالوزارة والجهات التابعة لهم إلى الخارج من خلال الأجهزة والبرمجيات والخدمات السحابية والسيرفرات أو غير ذلك من التقنيات الفنية؟ وهل توجد طرق أخرى لنسخ أو تحميل أو نقل هذه البيانات خارج دولة الكويت؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، ما هي الإجراءات الفنية والرقابية المطلوبة لحماية البيانات الوطنية من الاختراق أو النقل للخارج؟

7- ما معايير تقييم مدى أمن وسلامة الأنظمة الإلكترونية المستخدمة في الوزارة والجهات التابعة لهم؟ وهل يتم إخضاع أنظمة الأمن والسلامة الإلكترونية لجهة خارجية لتقييمها أمياً واعتمادها؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، مع هذه الجهة؟ وما معايير اعتمادها؟

8- هل تمكك الوزارة والجهات التابعة لهم خطة مواجهة الكوارث (disaster recovery) في حال وقع اختراق أو مسح لبياناتها أو غير ذلك من المشاكل التي قد تعرضها للخطر؟ وما هي الجهات المرجعية الوطنية في الدولة التي يتم اللجوء إليها من أجل المشورة والدعم الفني والإرشادي في هذا الشأن؟

سؤالان إلى وزير المالية

نص السؤال الأول على ما يلي: تتألفت الصحف العالمية عبر تقديم شركة نوتيل (knotel) الأميركية خبراً طلياً لحمياتها من الدائنين عبر إشهار إفلاسها، كما عرضت الشركة الناشئة التي تأسست عام 2016 أصولها للبيع بمبلغ (70) مليون دولار بعد أن كان تقييم هذه الأصول يبلغ (1.6) مليار دولار خلال العام 2019 وبداية العام 2020، وحدث إن شركة «و فر» للاستثمار، المملوكة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، منحت تمويلاً للشركة المذكورة بمبلغ (400) مليون دولار لزيادة رأس مالها في عام 2019، على الرغم من تحقيقها لخسائر منذ إنشائها وتسريحها عدد كبير من موظفيها مؤخراً، فضلاً عن وجود عدد كبير من القضايا مرفوعة ضد الشركة للوفاء بالتزاماتها، ولما كانت المبالغ المستمرة في هذا المشروع والخاسر من أموال المتقاعدين واشتركت الموظفين الكويتيين، في الوقت الذي تحذر فيه المؤسسة من العجز الإحتقاري ورفض الفوائد الجائرة على عمليات الاستبدال للمتقاعدين دون سند قانوني أو شرعي.

لذا يرجى إجابتي وتزويدي بالآتي: 1- الدراسة الأتوماتية التي قامت بها شركة «و فر» قبل منح التمويل، مع بيان أسباب الاستثمار في شركة ناشئة لم تستكمل ثلاثة سنوات من العمل التجاري، ودراسة المخاطر في شأن مشروع تمويل شركة نوتيل (knotel).

2- كشف بأسماء الأشخاص أو الجهات التي وافقت على تمويل شركة نوتيل في شركة «و فر» وفي المؤسسة كذلك، مع تزويدي بقرارات الموافقة على ذلك.

3- الضمانات التي تقدمت بها شركة نوتيل (knotel) أو أي شكل من أشكال الاستثمار فيها، وهل حققت المؤسسة أية أرباح حقيقية عائدة من الاستثمار في الشركة المذكورة منذ عام 2019 حتى تاريخ ورود هذا السؤال؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب، يرجى بيان قيمتها، وكذلك قيمة الخسائر المحققة في المشروع منذ عام 2019 حتى إعلان الشركة طلب إشهار إفلاسها إذا وجدت، وإجمالي الخسائر المحتملة من هذا الاستثمار.

5- ما الإجراءات الإدارية التي اتخذتها شركة «و فر» أو المؤسسة بحق الأشخاص أو الجهات التي وافقت على تمويل شركة نوتيل (knotel) بعد بيان تحقيقها لخسائر والشركات المملوكة لها؟ وما الإجراءات التي اتخذتها من أجل المشورة والدعم الفني والإرشادي في هذا الشأن؟

سؤالان إلى وزير المالية

نص السؤال الأول على ما يلي: تتألفت الصحف العالمية عبر تقديم شركة نوتيل (knotel) الأميركية خبراً طلياً لحمياتها من الدائنين عبر إشهار إفلاسها، كما عرضت الشركة الناشئة التي تأسست عام 2016 أصولها للبيع بمبلغ (70) مليون دولار بعد أن كان تقييم هذه الأصول يبلغ (1.6) مليار دولار خلال العام 2019 وبداية العام 2020، وحدث إن شركة «و فر» للاستثمار، المملوكة للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، منحت تمويلاً للشركة المذكورة بمبلغ (400) مليون دولار لزيادة رأس مالها في عام 2019، على الرغم من تحقيقها لخسائر منذ إنشائها وتسريحها عدد كبير من موظفيها مؤخراً، فضلاً عن وجود عدد كبير من القضايا مرفوعة ضد الشركة للوفاء بالتزاماتها، ولما كانت المبالغ المستمرة في هذا المشروع والخاسر من أموال المتقاعدين واشتركت الموظفين الكويتيين، في الوقت الذي تحذر فيه المؤسسة من العجز الإحتقاري ورفض الفوائد الجائرة على عمليات الاستبدال للمتقاعدين دون سند قانوني أو شرعي.

لذا يرجى إجابتي وتزويدي بالآتي: 1- الدراسة الأتوماتية التي قامت بها شركة «و فر» قبل منح التمويل، مع بيان أسباب الاستثمار في شركة ناشئة لم تستكمل ثلاثة سنوات من العمل التجاري، ودراسة المخاطر في شأن مشروع تمويل شركة نوتيل (knotel).



«الداخلية» قدمت بلاغاً يتهمهم بمخالفة الاشتراطات الصحية

«المشاركون في ندوة الداهوم.. إلى النيابة»

الصحة لمواجهة تفشي فيروس كورونا في البلاد، وبمخالفة القانون المتعلق بمكافحة الأمراض السارية.

ويتوقع أن تقوم النيابة قريباً بإرسال طلب إلى مجلس الأمة لرفع الحصانة البرلمانية عن النواب المشاركين في الندوة تمهيداً لاستدعائهم والتحقيق معهم.

عبدالكريم أحمد

تلقت النيابة العامة اليوم بلاغاً من وزارة الداخلية يطالب باتخاذ الإجراءات القانونية ضد المشاركين في ندوة النائب بدر الداهوم. ويتهم البلاغ المشاركين في الندوة بمخالفة الاشتراطات الصحية التي وضعتها وزارة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٠٢١-٣-٨	١	١٦١١١

لأنّ القرار قام على التوقع والاستنتاج غير السديدين

دعوى مستعجلة لإلغاء «الحظر الجزئي»

فإن الطالب يطعن فيه ويطلب إلغاء كلية، وقال إن الفئات المستثناة وإن كانت ذات أهمية في تقديم الخدمات للمواطنين والمقيمين، إلا أنها لم تشمل فئات أخرى لا تقل أهمية عن الفئات المستثناة، مثل المحامين وغيرهم من أصحاب المهن التي يتطلب القيام بها تواجد أصحابها في كل وقت في مقر أعمالهم ومكاتبهم.

وبيّن أن القرار المطعون فيه قام على الاستنتاج والتوقع فقط، إذ ليس هناك دراسة معتبرة تفيد وتثبت أن الفيروس ينتشر أو ينتقل خلال فترة الحظر تحديداً، أي من الخامسة مساءً وحتى الخامسة صباحاً، حتى يمكن أن يؤتي الحظر ثماره إذا ما فرض وتقرر عدم خروج الناس، بل إن المقبول عقلاً ومنطقاً، أن هذه الفترة أو حتى أغلبها يكون الجميع نائماً أو في داخل منزله، ما ينتفي معه كلية إمكانية انتقال العدوى.

تقدّم المحامي عادل عبدالهادي بدعوى ضد رئيس مجلس الوزراء ووزير الصحة ووزير الداخلية، مطالباً بالشق المستعجل بوقف قرار الحظر الجزئي المفروض على البلاد لحين الفصل في الدعوى.

وذكر عبدالهادي في دعواه أن قرار فرض الحظر الجزئي استثنى 26 فئة من تنفيذها، تضمنت العديد من أصحاب المهن والمشتغلين في القطاع الحكومي والقطاع الخاص والشركات التجارية وشركات الطيران والمزارعين، ومن ضمن الفئات المستثناة المستشار النائب العام والمحامون العامون ووكلاء النيابة العامة والمحققون بوزارة الداخلية وغيرهم كثير، ولما كان قرار مجلس الوزراء المطعون فيه والذي استند على الأطروحات والافتراضات المقدمة من وزير الصحة، قد تنكب الطريق الصحيح، وخالف أحكام القانون والدستور، كما أنه قام على التوقع والاستنتاج غير السديدين،

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٠٢١-٣-٨	٥	١٥١٠٩

الجنايات أيّدت الحبس 10 سنوات لمتهم في «رشوة الإسعاف»

قضت محكمة الجنايات أمس برئاسة المستشار محمد المطيري، برفض الطعن المقدم من نائب رئيس لجنة المناقصات السابق في قضية رشوة سيارات الإسعاف على الحكم الغيابي الصادر ضده، وقررت تأييد حبسه 10 سنوات مع الشغل والنفاز، ورد مبلغ 290 ألف دينار. وكانت محكمة الجنايات، سبق لها أن أخلت سبيل المتهم في قضية رشوة سيارات الإسعاف بكفالة 50 ألف دينار. كما سبق للجنايات بأن قضت بحبس العضو في لجنة المناقصات، عندما كان هارباً خارج البلاد 10 سنوات وعزله من الوظيفة ورد مبلغ وقدره 290 ألف دينار، وبحبس المتهم الثاني مدير إحدى الشركات 4 سنوات وكفالة 4 آلاف دينار لوقف النفاز، وبراءة متهم ثالث، أحد العاملين في الشركة، مما أسند إليه.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الاثنين	٢٠٢١-٣-٨	٢٠	١٥١٠٩



وفيات

الوفيات

- **سليمه بندر محمد السلطان، أرملة/ عبدالكريم علي الإبراهيم، 83 عاماً، (شيعة)، تلفون: 99851294، 22526365**
- **عبدالعزیز عيسى عبداللطيف الخضر، 85 عاماً، (شيعة)، تلفون: 99010590**
- **هيام سليمان عمر، أرملة/ صالح يوسف المذن، 78 عاماً، (شيعة)، تلفون: 69988444**
- **فهد زياد مبارك العتيبي، 3 سنوات، (شيعة)، تلفون: 62228338، 99466016**
- **وبرية بدر جمعة، زوجة/ أحمد جاسم عيسى الزقاح، 81 عاماً، (شيعة)، تلفون: 99071220**
- **عبدالعزیز أحمد حسن الشراح، 55 عاماً، (شيعة)، تلفون: 55294729**
- **سعاد علي خالد الدوسري، زوجة/ عبدالمجيد فيصل الدوسري، 78 عاماً، (شيعة)، تلفون: 97878078، 99787101**
- **حصه سليمان إبراهيم الرشيد، أرملة/ علي عبدالعزیز الحبيب، 76 عاماً، (شيعة)، تلفون: 99065122**
- **حسن خليل إبراهيم المنصوري، 53 عاماً، (شيعة)، تلفون: 99663610، 99987786**
- **باشه ناصر طاحوس الهاجري، أرملة/ محمد حمد الحضرم الهاجري، 75 عاماً، (شيعة)، تلفون: 99999353**

«إننا لله وإنا إليه راجعون»